

الخطاب السياسي وأثره على العلاقات العراقية – التركية (2003-2019)

أحمد مجيد جاسم محمد

كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت

Ahmed_1988@tu.edu.iq

تاريخ نشر البحث: 2021/7/13

تاريخ قبول النشر: 2021/ 6 / 16

تاريخ استلام البحث: 2021/5/ 28

المستخلص

انعكس الخطاب السياسي بصورة واضحة على العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا بعد عام 2003 ، إذ وجدت تركيا في عملية التغيير للنظام السياسي العراقي والتي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية فرصة للانفتاح تجاه العراق، الا ان اختلاف الرؤى السياسية بين حكومتي البلدين دفع هذه العلاقات الى التأزم لاسيما خلال حكومة (نوري المالكي) الاولى والثانية، على الرغم من توقيع البلدين للعديد من الاتفاقيات الثنائية خلال تلك الفترة الا انها لم تطبق بصورة كاملة، شهد الخطاب السياسي العراقي تغييراً ايجابياً تجاه تركيا مع تولي (حيدر العبادي) رئاسة الحكومة في البلاد، الا ان هذه العلاقات لم تثبت طويلاً حتى عادت الى التأزم بفعل الاجندات التركية في العراق، اعتبرت الحكومة التركية تولي (عادل عبد المهدي) رئاسة الحكومة العراقية فرصة جديدة لإعادة بناء علاقات جديدة مستندة الى خطاب متزن وعقلاني.

الكلمات الدالة: العراق، تركيا، الخطاب السياسي، رجب طيب اردوغان، نوري المالكي، حيدر العبادي

The Political Discourse and Its Impact on the Iraqi-Turkish Relations (2003-2019)

Ahmed Majeed Jassim Muhammed

College of Political Sciences/ Tikrit University

Abstract

The political rhetoric was clearly reflected in the bilateral relations between Iraq and Turkey after 2003. Turkey found in the process of change of the Iraqi political system carried out by the United States of America an opportunity for opening up to Iraq, The government of (Nuri al-Maliki) the first and second, although the two countries signed many bilateral agreements during that period, but they were not fully implemented, the Iraqi political discourse witnessed a positive change towards Turkey with (Haidar al-Abadi) assuming the premiership in the country, However, these relations were not long ago until it returned to the crisis due to the Turkish agendas in Iraq, considered the Turkish government to take (Adel Abdul Mahdi) Iraqi Prime Minister a new opportunity to rebuild new relations based on a balanced and rational speech.

Key words: Iraq, Turkey, political discourse, Recep Tayyip Erdogan, Nuri al-Maliki, Haider al-Abadi

المقدمة:

يرتبط العراق وتركيا بعلاقات تاريخية على المستويين الثقافي والاقتصادي، الا ان هذه العلاقات ظهرت بشكلها الحديث نتيجة قيام الدولتين العراقية والتركية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، ومن ثم الاعتراف المتبادل من قبل كل طرف بالطرف الاخر، حيث نمت وتوسعت هذه العلاقات طيلة العهدين الملكي والجمهوري، الا انها تعرضت لانتكاسات كبيرة وصلت لحد الانقطاع التام في تسعينيات القرن الماضي لتستمر حتى عام 2003، اعتبرت تركيا التغيير السياسي في العراق فرصة جديدة لتحقيق علاقات متينة اساسها السلم وحسن الجوار، الا ان هذه العلاقات لم تلبث طويلاً حتى عادت للانحدار بفعل الخطاب المتشجع اثناء ولايتي (نوري المالكي)، حاولت حكومة (حيدر العبادي) اعتماد خطاب سياسي متزن في التعامل مع الاترك الا انها سرعان ما وجدت نفسها امام مأزق جديد نتيجة التدخلات التركية في الاراضي العراقية، حيث انخفض مستوى التعاون بين البلدين حتى انتهاء عمر حكومة العبادي، ليتم العمل على اعادة ترميم العلاقات بين البلدين بعد تكليف الحكومة العراقية الجديدة او اخر 2018.

اشكالية البحث:

ان محاولة فهم طبيعة العلاقات بين العراق وتركيا خلال الفترة ما بين عامي (2003-2019)، يتطلب فهم طبيعة الخطاب السياسي اثناء هذه الفترة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- 1- ماذا نقصد بالخطاب والخطاب السياسي؟
- 2- ماهي طبيعة العلاقة بين البلدين خلال الفترة (1923-2003)؟
- 3- كيف أثر الخطاب السياسي على العلاقات بين البلدين بعد عام 2003؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها "أن حالة التطور او الانحدار التي تصيب العلاقات العراقية التركية تتأثر بصورة كبيرة بالخطاب السياسي لصناع القرار في كلا البلدين سواء كان هذا الخطاب ايجابياً او سلبياً".

منهج البحث:

جرى الاعتماد على المنهج التاريخي للحصول على المعلومات التاريخية التي تخص موضوع البحث، ومنهج التحليل النظمي لدراسة طبيعة العلاقات بين البلدين وبرز التغييرات التي طرأت عليها بفعل تأثيرها بالخطاب السياسي الرسمي.

هيكلية البحث:

جرى تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب سبقها مقدمة وتلتها خاتمة، المطالب الاول تناول مفهوم الخطاب السياسي، المطالب الثاني ركز على العلاقات العراقية - التركية 1923-2003، المطالب الثالث تناول اثر الخطاب السياسي على علاقات البلدين بعد عام 2003.

المطلب الأول: الخطاب السياسي**أولاً: مفهومه**

الخطاب من الألفاظ التي شاع استخدامها في مجال الدراسات اللغوية ولقيت إقبالا واسعا من قبل الدارسين والباحثين، فهو ليس بالمصطلح الجديد ولكنه كيان متجدد يولد في كل زمن ولادة جديدة تتوافق مع خصوصية المرحلة، وهو كمفهوم لساني يمتد حضوره إلى نصوص الشعر الجاهلي والقرآن الكريم (1). يعرف الخطاب بأنه الممارسة العقلية والفكرية للفرد ضمن محددات ثقافية معينة، فيرى ابن جني في الخطاب بأنه كل لفظ مستقل بذاته ومفيد لمعناه وهي الجمل المستقلة بذاتها والغانية عن غيرها، فيما يرى الامام البخاري في الخطاب بأنه شامل للفظ والمفهوم، اما التهانوي فينظر الى الخطاب بكونه الكلام المفوظ الموجه للأخريين لغرض افهامهم، وهناك من يربط بين مفردة الخطاب مع مفردة النص كونهما يشكلان اداتين اساسيتين من اجل انتاج العلاقة الانسانية عبر المراحل المختلفة ، لذلك وضع الامام الشافعي ثلاث شروط يجب توفرها لأي نص، ان يكون كلاماً يقتصر على النص والهدف منه الفائدة الظاهرة اجمالاً، وهو ما يؤكد عليه الجرجاني وابن حزم في تفسيرهم لأي نص بأنه دلالة النص على الحكم (2).

الخطاب المصدر الثاني للفعل الرباعي "خاطب" وهو مراجعة الكلام والمواجهة به، والخطبة هي الاسم لكل ما يتكلم به الخطيب، ان المعنى اللغوي للخطاب يرتكز على مفهوم اللغة المنطوقة من قبل الشخص عند التماور، الا ان هذا المفهوم تطور وازاد اتساعاً في معاجم اللغة الحديثة ليشمل اللغة التي تكتب عند المراسلة، كما اصبح مفهوم الخطاب يشمل الكلام الذي يخاطب فيه أي حدث تطور في استخدام اللفظ فانقل من المصدرية الى الاسمية (3).

يعود استخدام مفهوم الخطاب في الثقافات الغربية الى مؤلفات الفيلسوف الاغريقي افلاطون والتي جرى صياغتها غالباً بأسلوب الكلام المرسل الذي عبر فيه عن احساسه بما حوله سياسياً واجتماعياً، كما اعتمد على اسلوب الحوار في مؤلفات اخرى معتبراً اياه الطريق الامثل للوصول الى الحقيقة وايصال الناس الى القناعة التامة بها، توسع استخدام مفهوم الخطاب من خلال كتابات ديكرت لاسيما كتابه الذي حمل عنوان "خطاب في المنهج" والذي ايد فيه الطروحات التي جاء بها افلاطون باعتبار الفكر المرآة العاكسة للحقيقة، ليشمل ترتيب الخطاب الفكرة المتصلة به والمضمون الخاص لإنتاجه أي وضع نظام خاص للإحساس بالأفكار ومن ثم يتم التعبير عنها بالرموز والالفاظ لغرض افهامها للناس واقناعهم بها (4).

ان عملية التخاطب تستند الى طرفين رئيسيين هما من يقوم بالكلام ومن يتلقى الكلام وهو ما يجعل مفهوم الخطاب يضم مجموعة من الوحدات لغوية التي تتصف بعدة صفات من بينها التنضيد الذي تساعد على ترابط اجزاء الخطاب ومن امثلته ادوات العطف، التنسيق وهو تفسير للمصطلحات التي يصعب فهمها من خلال المعاجم، الانسجام أي تواجد ترابط بين النص والواقع (5).

ثانياً: أنواع الخطاب السياسي

يتكون الخطاب السياسي من ثلاث اجزاء رئيسة هي الخطيب والرسالة والجمهور ويمكن اعتبار هذه الاجزاء كمدخلات للنظام السياسي من جهة معينة ويتم التعامل مع ردود الافعال حول القضايا المختلفة بكونها تغذية عكسية، لذا يقسم الخطاب السياسي الى عدة اقسام من بينها "الخطاب السياسي الاكاديمي التعليمي" ويشمل هذا النوع من الخطاب جميع المؤلفات الاكاديمية العلمية اضافة الى الدراسات البحثية السياسية سواء كانت منهجاً او معلومة، فهو خطاب مجرد من الميول والاغراض(6).

"الخطاب السياسي الجماهيري" وهو خطاب تحريضي ذا طابع دعائي يرتبط غالباً بالمناسبات والازمات التي الشأن العام، ويكون على شكل خبر او نص او اغنية او شعار او حتى الطرفة فلو نظرنا الى الطرائف السياسية بين جمال عبدالناصر وانور السادات نجد ان عبدالناصر ترسم حوله صورة القيادة الكاريزمية القوية، بينما السادات يجسد صورة المراوغ (7).

"الخطاب السياسي التنظيري الايدلوجي" ويقصد به خطاب المفكرين والتيارات الفكرية الذي تروج له وتتبناه الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والجماعات المصلحية، ولكي نصل الى الخطاب السياسي الفعال يجب الاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات من بينها توفر القدرة على ايصال الرسالة التي تعتمد عليها الحكومة الى الجماهير وبالعكس، مع توافر القدرة الكافية على الاقناع بهذه الرسالة، مع كسب المسؤولين ثقة الجماهير، اضافة الى اعلام الجماهير بالتوجهات السياسية للقيادة (8).

ثالثاً: وظائف الخطاب السياسي

هنالك العديد من الوظائف التي يمارسها الخطاب السياسي من بينها: (9)

- 1- وظيفة الخبر: اي ايصال الخبر الى العامة بصورة صحيحة ومقنعة.
- 2- وظيفة المعارضة: اظهار الاحتجاجات التي يقوم بها الجمهور ومقاومة سياسات النظام القائم لتغييره بنظام اخر.
- 3- وظيفة الشرعية: اعطاء السلطة لجماعة معينة او انتزاعها منها، وعليه يمكن القول ان تواجد احدي او جميع الوظائف الخاصة بالخطاب يجعله خطاباً سياسياً بحتاً، اما في حالة خلوه من هذه الوظائف فلا يمكن وصفه بالسياسي.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين البلدين (1923-2003)

كان من نتائج الحرب العالمية الاولى عام 1916 هزيمة دول الوسط وبضمنهم الدولة العثمانية امام دول الوفاق، دفعت هذه الهزيمة دول الوفاق الى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، حيث اصبح العراق من ضمن ممتلكات بريطانيا وفق ما أقرته معاهدة سان ريمو عام 1920، وفي اواخر عام 1921 جرى تشكيل اول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة (عبدالرحمن الكيلاني)، كما اعلن في تشرين الاول عام 1923 عن قيام الجمهورية التركية الحديثة بقيادة (مصطفى كمال اتاتورك) بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، امتاز الخطاب السياسي في بداية نشوء

العلاقات بين البلدين بالتوتر، ويعود السبب في ذلك مطالبة تركيا بضم ولاية الموصل باعتبارها جزءاً من امتلك الدولة العثمانية سابقاً (10).

كانت اولى المعاهدات التي عقدت بين البلدين عام 1926 برعاية بريطانية وقد ركزت بشكل كبير في ستة عشر بنداً من بنودها الثمانية عشر على مسألة ضبط الحدود وبناء علاقات متينة قائمة على الصداقة وحسن الجوار، مع ايجاد الاليات الكفيلة للتعاون بين البلدين في مجالات الأمن لإيقاف التحركات القومية على جانبي الحدود من دون ان يذكر النص بصورة صريحة الاكرد، بالرغم من هذه المعاهدة الا ان التحركات الحكومية التركية لم تتوقف في المنطقة الفاصلة بين البلدين لملاحقة اي تحركات كردية والقضاء عليها (11).

توصلت تركيا وبريطانيا في 4 حزيران عام 1926 الى اتفاقاً يقضي بمنح تركيا 10% من نفط الموصل ولمدة 25 عاماً، وقد صادق على هذا الاتفاق ممثلي العراق وتركيا اضافة الى ممثل بريطانيا في اليوم التالي، لينهي هذا الاتفاق حالة المشاكل الحدودية بين البلدين اذ اعترفت تركيا باستقلال العراق اضافة الى علاقاته مع بريطانيا، ساهم هذا الاتفاق في استقرار العلاقات بين البلدين وانخفضت حدة الخطاب لاسيما بعد زيارة وزير الخارجية العراقي (نوري السعيد) الى تركيا عام 1930 ولقائه برئيس الوزراء عصمت باشا اينونو، حيث جرى مناقشة قضايا متعلقة بإنتاج النفط واستثماره، كما زار الملك فيصل الاول تركيا في 6 تموز عام 1931 وقد جرى خلال الزيارة التباحث حول القضايا التجارية وتعزيز الامن والنظام على الحدود بين البلدين (12).

ساهم بروز الخطاب السياسي المعتدل في كلا البلدين في تطور العلاقات العراقية - التركية، وقد كان من ابرز هذه التطورات هو عقد اتفاقية جديدة بين البلدين عرفت بـ (معاهدة الصداقة وحسن الجوار) وقد نظمت حصص كلاً البلدين من مياه نهري الفرات ودجلة وروافدهما، مع تعزيز التعاون في مجالات التربية والتعليم والامن والثقافة والمواصلات البريادية والبرقية والتليفونية (13).

اتبعت الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واثناء فترة الحرب الباردة عدة سياسات للوقوف بوجه المد السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط، فكان حلف بغداد عام 1955 تكريماً لهذا التوجه، حيث شكلت الولايات المتحدة الامريكية هذا الحلف بالتعاون مع العراق وتركيا وايران وباكستان وبريطانيا وقد ترأست الولايات المتحدة الامريكية اللجنة العسكرية لهذا الحلف، كما هدف الحلف الى الوقوف بالصد من التيار القومي في الدول العربية الذي كانت تقوده مصر في عهد الرئيس (جمال عبدالناصر)، حيث جرى وصف مصر بانها قاعدة التحرر القومي في المنطقة (14).

زار رئيس الوزراء التركي (عدنان مندريس) في 13 كانون الاول عام 1955 العراق واعلن بعد الاتفاق مع رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) عن عقد اتفاقية جديدة بين البلدين عرفت بـ (اتفاقية الدفاع المشترك)، نظر الى العراق وتركيا خلال المدة ما بين عامي 1945-1958 بكونهما حليفين استراتيجيين للولايات المتحدة الامريكية، نشرت صحيفة (النجم الاحمر) التابعة لوزارة الدفاع السوفيتية مقالاً في 10 ايلول عام 1957 ادعت فيه بوجود مؤامرة تقودها الولايات المتحدة الامريكية لغزو سوريا بمشاركة القوات البرية العراقية والتركية، وهو ما جعل طبيعة الخطاب بين البلدين مرتبطاً بالتحالفات مع الدول الكبرى، ادى سقوط الملكية في العراق عام

1958 الى تصاعد التوتر في الخطاب السياسي العراقي - التركي وذلك لتوجه الحكومة العراقية نحو المعسكر الاشتراكي(15).

استمرت اللقاءات الثنائية بين ممثلي العراق وتركيا للتحادث حول حصة العراق من مياه نهري الفرات ودجلة، حيث شهدت اجتماعات عام 1964 تصاعداً حاداً في نبرة الخطاب السياسي من قبل المسؤولين الاتراك من خلال رفض ايقاف العمل بمشروع سد كيبان لتوليد الطاقة الكهربائية في تركيا، فطرح المسؤولين العراقيين حلاً للمسئلة من خلال تشكيل لجنة عراقية - تركية بمعاونة لجنة استشارية عالمية لتقريب وجهات النظر المتباينة، الا ان الرفض التركي كان ينطلق من عدة اسباب بينها ان تركيا لا تريد الاضرار بمشاريعها مستقبلاً، وعدم منح العراق اي تعهدات بشأن القضية، اضافة الى محاولة التعامل مع حوضي النهر باعتبارهما حوضاً واحداً وهو ما كان يرفضه العراق، لتستمر اللقاءات الثنائية بين البلدين خلال المدة بين عامي 1965-1967 (16).

اتسم الخطاب السياسي بحالة من الاستقرار خلال فترة الستينيات لاسيما في عهد الرئيس العراقي (عبدالرحمن عارف)، ومع تغير النظام السياسي في العراق عام 1968 شهدت العلاقات بين البلدين نمواً واضحاً في مجالات عدة ووصلت التفاهات الى مراحل متقدمة من خلال مد انابيب نقل النفط الخام من الحقول العراقية باتجاه الموانئ التركية المطلّة على البحر المتوسط، اضافة الى الاتفاقية المعروفة بـ (الترانزيت) التي منحت شركات النقل التركية امتيازات كبيرة، مع التعاون في مجال الأمن الحدودي (17).

ساعد الاعتراف الحكومي التركي بالنظام الجديد في العراق في تطور الاوضاع بين البلدين على مستويات عدة من بينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجارية، حيث تبادل المسؤولين الرسميين العراقيين والاتراك الزيارات لكلاً البلدين، اذ زار الرئيس العراقي (احمد حسن البكر) تركيا عام 1972، ثم تلاه الرئيس التركي (فخري كوروثورك) في زيارة الى العراق (18).

استخدمت تركيا مراراً وتكراراً قضية المياه كورقة ضغط في تعاملها مع الجانب العراقي، ويعود السبب في ذلك الى امتلاك العراق لمخزون نفطي كبير يمكن ان يساعد الجانب التركي في تحريك العجلة الاقتصادية فيها، فكان توقيع البلدين في 27 اب عام 1973 لاتفاقية مد انبوب لنقل النفط الخام من مدينة كركوك في العراق الى دورتيول في تركيا تكريساً لهذا التوجه، وقد رصدت تركيا ما يقارب 350 مليون دولاراً امريكياً لتنفيذ المشروع، وجرى الاتفاق على ان يزود العراق تركيا في السنة الاولى ب 10 مليون طن ثم يتم رفع الكمية الى 12 مليون طن حتى تستقر عند 14 مليون طن سنوياً، اضافة الى تنفيذ المرحلة الثانية من مد الانبوب (19).

عندما احتلت تركيا قبرص عام 1974 كان الخطاب السياسي العراقي داعماً لتركيا اقتصادياً ومالياً مكرساً بذلك اواصر العلاقات الحسنة والصداقة وحسن الجوار، كما نقلت الحوضيات المشتقات النفطية من العراق الى تركيا، لم يقتصر الموقف العراقي الداعم لتركيا على تأييد استقرار قبرص وسيادتها، اذ دعم العراق القضية في المحافل الدولية لاسيما في الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز، وقد ساعد هذا التطور في العلاقات بين البلدين في استكمال خط نقل النفط الخام بين كركوك ويومرتاليك التركية عام 1977 (20).

كان لتحسن العلاقات بين البلدين دوراً مهماً في عقد اتفاقية جديدة في مجالات متعددة من بينها الزراعة والصناعة والنفط والاشغال العامة والري والاسكان، كما جرى انشاء لجنة مشتركة من ممثلي البلدين لإزالة العراقيل التي تعترض عملية تنفيذ هذه الاتفاقية عام 1978، كما عقدت اتفاقية جديدة في مجال النقل البري وحرية المرور (الترانزيت) والتجارة، الى جانب فتح تركيا لموانئها وطرقها البرية لاستقبال البضائع القادمة من العراق (21).

ادى اعلان قيام حرب الخليج الاولى عام 1980 الى اعتماد تركيا خطاباً داعماً للعراق ويعود السبب في ذلك الى ان قيام الحرب سيزيد من استهلاك البضائع واستخدام خطوط المواصلات باتجاه تركيا، حيث ارتفعت الصادرات التركية الى العراق من 220 مليون دولاراً أمريكياً الى مليار دولاراً أمريكياً، كما تحصلت الحكومة التركية على ما يقارب الربع مليار دولار أمريكياً كرسوم لعبور النفط الخام عبر خطوط النفط المتصلة مع العراق (22).

أبرمت الحكومتان العراقية والتركية اتفاقاً جديداً في تشرين الاول عام 1984 يقضي بتأمين الحدود بين البلدين والسماح لكل طرف بعد موافقة الطرف الاخر القيام بعمليات عسكرية لمطاردة العناصر المسلحة المناوئة له، حيث قامت القوات التركية بثلاث توغلات داخل الحدود العراقية لملاحقة المعارضين الاكراد (23).

تأزم الخطاب السياسي بين البلدين ابان فترة حكم (توركت اوزال) الذي طرح فكرة اقامة فيدرالية جامعة كردية - تركية، اذ كان الهدف من وراء هذا الطرح هو تقسيم العراق الى ثلاث دويلات كردية وتركية وعربية، من خلال استغلال قيام حرب الخليج لضم الموصل الى اراضي بلاده وهو ما قوبل بالرفض من قبل العراق والمجلس الوطني الكبير التركي (24).

ادى انتهاء حرب الخليج الاولى بين العراق وايران الى قيام العراق باستفزاز الدول الداعمة له في حربه، ما دفع تركيا الى ابداء قلقها من الخطاب العراقي الجديد، حيث قدمت المساعدة للولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن اوراق ضغط تجاه العراق وكان من بينها ورقة المياه لاسيما خلال المدة بين عامي 1989-1990، مع استخدام اسلوب التعبئة الاعلامية من قبل الصحافة التركية من خلال التأكيد على احقية تركيا بالموصل والتهديد بالغزو التركي للعراق، مع محاولة تركيا الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية جراء الخدمات التي قدمتها لها (25).

بدأت مناقشات جديدة بين ممثلي العراق وتركيا في ايار عام 1990 وذلك لإيجاد قسمة عادلة لمياه نهر الفرات لاسيما ان 7 ملايين نسمة من سكان العراق يعتاشون على حوض النهر، كما طالب العراق بإضافة مشروع سد اتاتورك الى المناقشات، الا ان الوفد التركي قد اكد بأن المشروع لم يدخل حيز التشغيل الفعلي، فيما اكد ممثل العراق في الاجتماع على ان العمل الفعلي قد بدأ في السد وهو ما يهدد بموجة تصحر في البلاد، كما رفض العراق مطالبات تركيا بعد حوضي نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً معتبراً اياها محاولة من تركيا لتطبيق رغباتها على الارض (26).

دفع غزو العراق للكويت عام 1990 توركت اوزال الى تغيير الخطاب السياسي تجاه العراق من خلال محاولة ابراز تركيا في الساحة الاقليمية كلاعب رئيس ومهم، حيث عمل على الحاق تركيا بالتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الامريكية لتحرير الكويت من الجيش العراقي، وفتح القواعد العسكرية التركية ومنها قاعدة (انجريك) للطيران الامريكي، حيث اعتبر التحالف الدولي تركيا مقراً لانطلاق الضربات الجوية تجاه العراق، وقد كانت هذه المرة الاولى التي تستخدم فيها الاراضي التركية لمهاجمة دولة جارة، اعتبر اوزال ان الاعمال التي يقوم بها العراق فيها تهديد كبير لتركيا ومصالحها في المنطقة لذلك اعتبر العمليات العسكرية فرصة مناسبة لإعادة النظام العراقي الى جادة الصواب (27).

توقع المختصون في الشأن السياسي حدوث تطورات ايجابية في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية لاسيما بعد فتح الاراضي التركية للقوات الامريكية، الا ان التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية تناسى كل الوعود التي قطعها لتركيا قبل بدء حرب الخليج الثانية لاسيما ما يتعلق بتسديد ديونها للخارج ومنحها قروضاً من صندوق النقد الدولي، لتتصاعد الازمة المالية في البلاد خلال فترة حصار العراق ولتصل خسائرها من جراء المقاطعة الاقتصادية للعراق الى ما يقارب مائة مليار دولاراً امريكياً (28).

اعتمدت تركيا خطاباً سياسياً سلبياً تجاه العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي، وكان من بين الاسباب التي دفعتها الى ذلك هو تواجد الاكراد المعارضين لسياساتها في شمال العراق، وفي عام 1996 عملت على اقامة منطقة عازلة شمال العراق لحماية اراضيها من المسلحين الاكراد، الا ان هذا المقترح واجه رفضاً دولياً باعتباره سيقنطع اراضي عراقية ويجعلها تحت السيطرة التركية (29).

استمرت حالة التأزم التي شهدتها الخطاب السياسي والعلاقات بين البلدين لاسيما بعد خفض تركيا حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات، حيث اعلنت الحكومة العراقية رسمياً في 15 ايار عام 2001 بأن البلاد مقبلة على ازمة مياه كبيرة، وجاء هذا الاعلان بعد احصائيات لوزارة الزراعة العراقية اظهرت انخفاض منسوب مياه النهرين الى اكثر من مترين مع احتمالية تزايد الانخفاض اذ لم تزد تركيا حصة البلاد، ليستمر تأزم العلاقات بين البلدين حتى اعلان الولايات المتحدة الامريكية قيادة التحالف الدولي لغزو العراق في 20 اذار 2003 (30).

المطلب الثالث: أثر الخطاب السياسي على العلاقات العراقية – التركية (2003-2019)

شهدت العلاقات التركية – الامريكية توتراً واضحاً في اعقاب رفض المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) استخدام الاراضي التركية لعبور القوات الامريكية الحدود مع العراق للمشاركة في غزو العراق عام 2003، فحاولت الادارة الامريكية رأب الصدع في علاقات البلدين لاسيما انها تعتبر تركيا من اهم الحلفاء الاستراتيجيين لها في المنطقة، حيث زار وزير الخارجية الامريكي (كولن باول) العاصمة التركية انقرة في نيسان 2003، واتفق خلال لقائه وزير الخارجية التركي (عبدالله غول) على دعم العراق بالمساعدات الانسانية واعادة اعمارها، والسماح للقوات الامريكية باستخدام الاراضي التركية كخطوط امداد لمقاتليها في شمال العراق (31).

ساهم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إسقاط النظام العراقي واحتلال البلاد في التاسع من نيسان عام 2003، ابدت تركيا انزعاجها من التدخل الخارجي ولاسيما فيما يتعلق بفرض اجندات خاصة على سياسيي البلاد لتبني توجهات معينة تخدم مصالح هذه الدول، حيث ساهمت تركيا في عقد العديد من المؤتمرات لدعم النظام الجديد في العراق مع الدول المجاورة وتلك التي لها تواجد في داخل العراق اكدت جميعها على ضمان سيادة البلاد واحترام تطلعات الشعب العراقي، اضافة الى مؤتمرات اخرى شملت مجموعة الدول الثمان الصناعية ومنظمات عربية واقليمية اكدت على نفس التوجهات السابقة (32).

ظهرت بوادر التدخلات المخبرانية التركية في الرابع من تموز عام 2003 بعد لقاء القوات الامريكية القبض على (11) ضابطاً من القوات الخاصة التركية في السليمانية كانوا يخططون لاغتيال محافظ كركوك كونه من القومية الكردية، وهو ما اثار ردود افعال واسعة وغضباً عارماً في كلاً من العراق وتركيا على المستويين الشعبي والرسمي، حاولت الحكومة التركية استخدام التهديد المبطن تجاه الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الموقف الامريكي كان لا يريد خسارة حليف مهم في الناتو، فبعد لقاءات ثنائية بين مسؤولي البلدين في واشنطن وانقرة عقد مؤتمراً صحفياً بين غول ورايس بحضور (بول بريمر) مسؤول الادارة المدنية في العراق جرى التأكيد من خلاله على انتهاء قضية الضباط من خلال احالتها الى لجنة قضائية مشتركة، وتعزيز العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين (33).

عقدت الحكومة التركية في 15 تشرين الاول 2004 اجتماعاً طارئاً برئاسة (رجب طيب اردوغان) وعدد من الوزراء ورئيس اركان الجيش ورئيس الاستخبارات العسكرية، جرى من خلاله بحث التطورات في العراق، حيث اكد وزير الخارجية على ان تركيا تريد عراقاً قادراً على حماية اراضيه بعيداً عن التشتت والتمزق الداخلي مسالماً تجاه جيرانه، لاسيما ان بلاده لها علاقات تجارية واسعة مع العراق (34).

حاولت الولايات المتحدة الامريكية استرضاء تركيا بعد مطالبة الاخيرة في قمة المؤتمر الاسلامي التي عقدت في ماليزيا احلال قوات اسلامية محل القوات الغربية المحتلة، من خلال ارسال قوات تركية الى العراق للمشاركة بعملية فرض الامن، الا ان اطراف في العملية السياسية العراقية رفضوا الامر، مادفع تركيا الى اعتماد سياسة جديدة للتعامل مع العراق معتمدة على التغلغل الاقتصادي وذلك لمواجهة النفوذ الايراني في العراق، ومحاولة بناء علاقات متينة مع اطراف العملية السياسية، مع الابتعاد عن المطالبة بحقوق التركمان في العراق كونها لا تخدم مصالح تركيا المستقبلية (35).

شكلت نتائج الانتخابات البرلمانية العامة في العراق التي جرت في 30 كانون الثاني 2005 تصاعداً واضحاً في لهجة الخطاب السياسي التركي لاسيما بعد حصول التركمان على 3 مقاعد فقط من اصل 275 مقعداً، حيث اعتبر رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) هذه الانتخابات بانها غير ديمقراطية وغير عادلة، كما حمل الادارة المدنية في العراق مسؤولية ما قد يحصل من صراع بين الاكراد والتركمان في كركوك بعد اعلان هذه النتائج، وبحلول حزيران 2006 بدأت تركيا تعتمد خطاباً سياسياً متوازناً في التعامل مع العراق، وقد ظهر

هذا جلياً بعد زيارة المبعوث التركي (اوغوزجيليكول) الى العراق واللقاء بوزير الخارجية (هوشيار زيباري) حيث جرى توقيع بروتوكول للتعاون الخارجي بين البلدين (36).

ساهم الخطاب السياسي المعتدل في ترميم العلاقات العراقية - التركية، حيث ظهر هذا بشكل واضح عندما وقع البلدين مذكرة التفاهم في 7 اب 2007 اثناء زيارة رئيس الوزراء (نوري المالكي) الى العاصمة التركية انقرة حيث التقى بنظيره التركي (رجب طيب اردوغان)، نص الاتفاق على التعاون المشترك بين البلدين لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة مع التركيز على التنسيق الاقتصادي والامني (37).

شكل الاجتياح التركي لأراضي كردستان العراق بعد موافقة المجلس الوطني التركي على العملية في 17 تشرين الثاني تصاعداً للخطاب الرافض للتدخل في الاراضي العراقية، حيث اكد المتحدث باسم الحكومة العراقية بأن رئاسة الوزراء ترفض وتدين التدخلات العسكرية التركية وتعدّها انتهاكاً واضحاً للسيادة العراقية، كما طالب الشعب الكردي في شمال البلاد الحكومة المركزية بتحمل مسؤولياتها تجاه هذا التدخل التركي، فيما اكدت حكومة اقليم كردستان رفضها للموقف الهزيل للحكومة المركزية وانها ستلجأ الى خيار المقاومة حال توغل الاتراك في اراضي الاقليم (38).

جاءت زيارة الرئيس العراقي (جلال الطالباني) في 7 اذار 2008 الى تركيا محاولة لاستمرار التعاون بين البلدين اذ تمخض عنها الاتفاق على تأسيس (مجلس اعلى للتعاون الامني - الاستراتيجي بين البلدين)، تم توقيع الاتفاق الجديد بعد زيارة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) الى بغداد في 10 تموز 2008 (39).
ركز الاتفاق بين البلدين على دعم العراق على مكافحة الارهاب، والحفاظ على استقلال الاراضي العراقية، والالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام حدود البلدين وعدم تدخل كل طرف في شؤون الاخر، تنسيق سياسات البلدين ودعم كل منهما للآخر للانضمام الى المنظمات الاقليمية والدولية، كما طالب حكومة اقليم كردستان على اتخاذ موقفاً ثابتاً تجاه قضية حزب العمال الكردستاني pkk (40).

انعكس الخطاب السياسي المتزن على العلاقات بين البلدين حيث ساهمت زيارة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) الى بغداد في 24 اذار 2009 في توقيع مذكرة التفاهم الاقتصادي الشامل في قطاعات: الصناعات الهندسية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الانشائية، الصناعات الغذائية، الى جانب التعاون في ما يخص الموارد المائية، لبلغ هذا التعاون ذروته في (قمة تشرين الاول) 2009 حيث جرى توقيع ما يزيد عن 40 مذكرة تفاهم تختص بالجانب الامني - الاستراتيجي، التجارة، الطاقة (41).

تواصل التعاون العراقي - التركي ولاسيما في الجانب الامني حيث اتفق الطرفان مع الولايات المتحدة الامريكية على اهاء ملف حزب العمال الكردستاني pkk في 11 نيسان 2009 بحضور ممثل وزير الداخلية التركي (بشير اتلاي) ومستشار الامن القومي العراقي (شبروان الوائلي)، كما نص الاتفاق على تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الثلاث وقطع تمويل الجماعات الارهابية (42).

تراجعت العلاقات العراقية - التركية لاسيما بعد عودة الخطاب السياسي المتشنج بين البلدين بعد الانتخابات البرلمانية عام 2010 وذلك على أثر فشل (اياد علاوي) في الوصول الى رئاسة الوزراء في البلاد بعد ان كان

من المفضلين لدى الحكومة التركية، لتتفاهم الازمة بين البلدين بعد ايواء انقرة لنائب رئيس الجمهورية (طارق الهاشمي) الذي صدرت بحقه مذكرة القاء قبض من قبل حكومة بغداد، اكد رئيس الوزراء العراقي لصحيفة (وول ستريت جورنال) ان العراق يريد استمرار العلاقات الاقتصادية مع تركيا وفي نفس الوقت ان تلتزم بعدم التدخل في المسائل ذات الشأن السياسي، لم تلتزم تركيا بالاتفاق مع العراق حول عدم تدخلها في شؤون البلاد، حيث زار وزير الخارجية التركي مدينة كركوك بدون علم الحكومة العراقية، وهو ما اعتبرته الاخيرة انتقاصاً من السيادة العراقية، وتوجيه رئيس الوزراء التركي الاتهام للحكومة العراقية بأنها تتعامل بصورة غير عادلة مع جميع المكونات (43).

استمرت حالة التصعيد في الخطاب السياسي بين البلدين لاسيما بعد سقوط قذائف هاون قرب السفارة التركية في بغداد على اثر تحذيرات من قبل رئيس الوزراء (نوري المالكي) الذي هدد تركيا بأن بلاده قادرة على اخراج تركيا اذا ما استمرت بسياستها التدخلية في الشأن العراقي، لتستمر حالة التراشق الاعلامي بين مكنتي رئيس الوزراء العراقي والتركي، حيث اكد الجانب التركي بأن قلق من تحول العراق الى سوريا جديدة، فيما أشار الجانب العراقي بأن تركيا تتحول الى دولة عدائية من خلال سياستها في المنطقة (44).

تأزمت العلاقات كثيراً بين البلدين بحلول عام 2012 نتيجة تصريحات من كلا الطرفين، وهو ما دفع الخارجية العراقية الى استدعاء السفير التركي، لترد تركيا بعمل مماثل، وقد جاء استدعاء السفير التركي على اثر استضافة تركيا لنائب رئيس الجمهورية (طارق الهاشمي) والذي اعتبره العراق اراهيباً واصدر القضاء عليه حكماً بالإعدام، اما تركيا فقد استدعت السفير العراقي لتؤكد رفضها انتقادات المسؤولين العراقيين لتصريحات رئيس حكومتها والتي طالبهم فيها بالعودة الى ضمائرهم وعقولهم (45).

ادى قيام الثورة السورية الى تعميق حالة الخلاف العراقي - التركي، فبينما كانت تركيا قد دعمت المعارضة السورية وطالبت المجتمع الدولي بضرورة تغيير نظام بشار الاسد الا ان هذا الموقف سرعان ما تغير واصبح اهتمام تركيا في الازمة السورية منصباً على منع قيام تكتلات كردية على حدودها مع سوريا تقودها قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، اما الموقف العراقي فقد كان مسانداً منذ البداية لموقف الحكومة السورية الراض لجميع اشكال التغيير واصفاً اياه بأنه حالة تمرد مرتبطة بأجندات خارجية (46).

ادى قيام حالة الاحتجاج والنظائر المعارضة للحكومة في المناطق الغربية من العراق الى تسارع السلطات العراقية لمحاولة انهاءها ومنعها من التوسع، حيث وصف رئيس الحكومة (نوري المالكي) هذه المظاهرات بأنها مندسة وتحمل اجندات واهداف خارجية واكد بانها مدعومة من قبل دول اقليمية لا تريد للعراق خيراً وهو ما رفضته تركيا واعتبرته بأنه محاولة من الحكومة لتشويه المظاهرات الشعبية التي خرجت لمطالب مشروعة (47).

مع تولي (حيدر العبادي) منصب رئاسة مجلس الوزراء العراقي عمل على اعادة ترميم العلاقات العراقية - التركية التي انقطعت لأكثر من ثلاثة سنوات بفعل الخطاب المتشنج من كلا البلدين، فبينما استباح تنظيم (داعش) الارهابي ثلاثة محافظات عراقية في حزيران 2014، بدأ رئيس الوزراء يعمل للحصول على الدعم الاقليمي والدولي لمجابهة هذا التنظيم وكانت تركيا من بين هذه الدول، حيث التقى العبادي برئيس الوزراء التركي

وجرى الاتفاق على اعادة العمل باتفاقية التعاون الاستراتيجي التي توقف العمل بها منذ عام 2009، واعادة اجتماعات اللجان الاقتصادية المشتركة بين البلدين والتي توقفت اجتماعاتها بعد عام 2006 (48). جاء التوغل التركي في شمال العراق ولاسيما (بعشيقه) في 4 كانون الاول 2015 ليعيد تشنج العلاقات بين البلدين حيث ارتفعت لهجة الخطاب السياسي من قبل الداخل العراقي الذي اعتبر هذا التدخل تجاوزاً للسيادة العراقية ، وخرقاً لمبادئ حسن الجوار، بالرغم من تبريرات الحكومة التركية التي اكدت على ان هذا التوغل جاء وفقاً للواجبات التي اسندتها التحالف الدولي لكل دولة من دول التحالف، الا ان الواقع يؤكد بأن التوغل جاء متوافقاً مع اعادة رسم التوازنات في المنطقة (49).

ساهم التعاون التركي- العراقي-الايرواني في افسحال مخططات الاكرد لاستقلال اقليم كردستان عام 2017، ماساعد على تحسن العلاقات نسبياً، الا ان اعتماد العراق على الدعم الايرواني لمقاولة تنظيم (داعش) الارهابي جعل تركيا معزولة عن الداخل العراقي، لاسيما بعد توجه الحكومة العراقية الى دعم ايران على حساب تركيا في الصراع الاقليمي بين البلدين، ما جعل العلاقات بين البلدين تتدهور لاسيما بعد استبعاد القوات التركية من اية ادوار في عملية تحرير الموصل عام 2018، وتصاعد الاصوات من داخل الحكومة العراقية الراضية لتواجد القوات التركية داخل العراق (50).

اعتبرت تركيا تشكيل الحكومة العراقية الجديدة اواخر 2018 فرصة مناسبة لها لفتح صفحة جديدة من علاقات البلدين التي اصابها الكثير من الركود خلال الفترة السابقة، لاسيما بعد زيارة الرئيس العراقي (برهم صالح) لتركيا مرتين خلال الفترة ما بين كانون الثاني وايار 2019، وفي المقابل زار وزير الخارجية التركي (مولود شاويش اوغلو) العراق في نيسان 2019 وتنقل بين مجموعة من المحافظات العراقية، كما زار رئيس الحكومة (عادل عبد المهدي) العاصمة التركية انقرة في ايار 2019 ، ساهم الخطاب المتوازن- العقلاني في سياسة البلدين الى التحسن النسبي في العلاقات العراقية - التركية خلال العام الأول من عهد الحكومة العراقية الجديدة، وهو ما دفع الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) الى الاعلان عن زيارة البلاد اواخر العام 2019 (51).

الخاتمة:

شكلت العلاقات العراقية - التركية واحدة من اعمق العلاقات بين البلدين على المستوى الاقليمي منذ قيام الدولتين العراقية والتركية بعد الحرب العالمية الاولى، حيث تأثرت هذه العلاقات بطبيعة الخطاب السياسي من قبل صناع القرار في كلا البلدين، فلم تكن هذه العلاقات على وتيرة واحدة بل تخللتها مراحل صعود وهبوط، فبينما نشأت هذه العلاقات بقوة من خلال المعاهدات والاتفاقيات بين البلدين، تعرضت فيما بعد الى انتكاسات كبيرة تأزم من خلالها الخطاب السياسي بين البلدين، لاسيما فيما يخص المشاكل مثار الجدل المتعلقة بالحدود والمياه وانتقال المقاتلين الاكرد المعارضين للنظام في تركيا، بالرغم من مساعي البلدين تخفيف حالة التشنج في الخطاب السياسي ومحاولة ايجاد مخرج للقضايا العالقة فيما بينهما، وهو ما يجعل هذه العلاقات متغيرة مع تغير الحكومات والتأثر بالمحيط الاقليمي .

الهوامش :

- 1- لامية بوداود، " تحليل الخطاب الميني روائي في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، الجزائر، ص 12 pdf.
- 2- نزهت محمود نفل، "طبيعة العلاقة بين الخطاب الدعائي والخطاب السياسي"، مجلة الباحث الاعلامي، المجلد 1، العدد 4 (بغداد : 2008)، ص 45 pdf
- 3- مصطفى نور الدين، " البنية التركيبية للخطاب السياسي "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 19 pdf
- 4- نزهت محمود نفل، مصدر سبق ذكره، ص 46.
- 5- لامية بوداود، مصدر سبق ذكره، ص 17.
- 6- حيدر علوان حسين، " تداعيات الخطاب السياسي العراقي على السلام المجتمعي "، مجلة جامعة الانبار للعلوم السياسية، عدد خاص (الانبار : 2018)، ص 237 pdf
- 7- وليد عبدالحى، " لغة الخطاب السياسي: المشكلة والحل "، جامعة اليرموك (الاردن : 2013)، ص 494 pdf.
- 8- حيدر علوان حسين، مصدر سبق ذكره، ص 237-238 .
- 9- عباس فاضل عطوان، " تأثير الخطاب السياسي على العلاقات العراقية – السعودية (2003-2017) "، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد 3، العدد 11 (تكريت : 2019)، ص 408 pdf
- 10- حنا عزو بهنان، " العلاقات النفطية العراقية – التركية 1977-2001 "، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، العدد 5 (الموصل : 2006)، ص 23 ، pdf.
- 11- بيار مصطفى سيف الدين، " اتجاهات السياسة التركية نحو كردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين "، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية (كركوك : 2008)، ص 97، pdf.
- 12- حنا عزو بهنان، مصدر سبق ذكره، ص 24.
- 13- عزيز جبر شيال، " العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل "، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1 (القادسية، 2012)، ص 41 ، pdf.
- 14- سرى هاشم محمد، " العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل"، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 5، العدد 1 (الناصرية: 2009)، ص 120، pdf.
- 15- واثق محمد السعدون، " البعد الامني في العلاقات العراقية – التركية "، مجلة مركز الدراسات الاقليمية (الموصل : 2009)، ص 5، Pdf.
- 16- احمد نوري النعيمي، " العلاقات العراقية- التركية في مجال المياه "، ص 5، pdf.
- 17- واثق محمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص 6.
- 18- سرى هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 121 .

- 19- حسن عليوي عيشون، " العلاقات العراقية – التركية والعوامل المؤثرة فيها ايران انموذجاً، العدد 45 (بلا: 2017)، ص 75، pdf.
- 20- حامد محمد طه السويدي، " العلاقات العراقية – التركية العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل"، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، العدد 24 (الموصل: 2009)، ص6، pdf.
- 21- عزيز جبر شيال، مصدر سبق ذكره، ص 42.
- 22- سداد مولود سبع، " محددات العلاقات العراقية – التركية بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، العدد 71 (بغداد: بلا)، ص26، Pdf.
- 23- واثق محمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص 5.
- 24- ناهض محمد صالح، " المشكلة الكردية واثرها في اتفاقات الحدود العراقية – التركية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2 (تكريت: 2015)، ص142، pdf.
- 25- سري هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص121.
- 26- احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 18-21.
- 27- بيار مصطفى سيف الدين، مصدر سبق ذكره، ص 100.
- 28- رواء زكي يونس، " مستقبل العلاقات العراقية التركية الايرانية 1923-2007"، مجلة مركز الدراسات الاقليمية (الموصل: بلا)، ص102، pdf.
- 29- سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص 27-28.
- 30- راجي يوسف محمود، " المشاريع المائية التركية واثرها على العلاقات العراقية – التركية"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ص90، pdf.
- 31- لقمان عمر محمود النعيمي، " القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية 2003-2006"، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، المجلد 4، العدد 8 (الموصل: بلا)، ص4، Pdf.
- 32- حنا عزو بهنان، " العلاقات العراقية – التركية: دراسة سياسية اقتصادية"، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، العدد 25 (الموصل: بلا)، ص61، Pdf.
- 33- لقمان عمر محمود النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص7-9.
- 34- لقمان عمر محمود النعيمي، " العلاقات العراقية – التركية 2002-2012"، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، العدد 10 (الموصل: بلا)، ص 151، pdf.
- 35- عامر كامل احمد، " مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، العدد 64 (بغداد: بلا)، ص 84-85، pdf.
- 36- حنا عزو بهنان، " العلاقات العراقية – التركية: دراسة سياسية تركية"، مصدر سبق ذكره، ص62.
- 37- افراح ناثر جاسم حمدون، " العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي"، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، العدد 27 (الموصل: بلا)، ص 7، Pdf.

- 38- تلا عاصم فائق، " اثر المتغير التركي في العلاقات العراقية- التركية "، مجلة دراسات دولية، العدد 54 (بغداد: بلا)، ص209، pdf.
- 39- افراح ناثر جاسم حمدون، مصدر سبق ذكره، ص7.
- 40- حنا عزو بهنان، " العلاقات العراقية - التركية: دراسة سياسية تركية "، مصدر سبق ذكره، ص66-67.
- 41- عباس فاضل عطوان، " العلاقات العراقية - التركية وتأثيرها على اقليم كردستان 2003-2017 "، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 18 (تكريت: 2018)، ص165، Pdf.
- 42- تلا عاصم فائق، مصدر سبق ذكره، ص 210.
- 43- عباس فاضل عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 165-166.
- 44- عامر كامل احمد، مصدر سبق ذكره، ص 86-87.
- 45- لقمان عمر محمود النعيمي، " العلاقات العراقية - التركية 2002-2012 "، مصدر سبق ذكره، ص174.
- 46- سيد ابو زيد، " مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وايران "، مجلة شؤون عربية، العدد 176 (القاهرة: 2018)، ص 30 .
- 47- علاء مصطفى، " السيميائية في الخطاب السياسي: دراسة تحليلية لخطابات رئيس الوزراء للفترة من 2013-2014 "، مجلة الباحث العلمي، العدد 24 (بغداد: 2014)، ص77، Pdf.
- 48- عادل عبد حمزة ثجيل، "دوافع واهداف التوغل التركي واثره في خيارات العلاقات العراقية - التركية "، ص5، Pdf.
- 49- عادل عبد حمزة ثجيل، نفس المصدر، ص 5.
- 50- علي حسين باكير، " تركيا في العراق: الثابت والمتغير في الدور و النفوذ "، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة: 2019)، ص 2-4.
- <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/190618071731705.html>
- 51- علي حسن باكير، نفس المصدر، ص2-4.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر:

اولا: البحوث العلمية

- [1] نزهت محمود نفل، " طبيعة العلاقة بين الخطاب الدعائي والخطاب السياسي"، مجلة الباحث الاعلامي، المجلد 1، العدد 4 (بغداد: 2008).
- [2] حيدر علوان حسين، " تداعيات الخطاب السياسي العراقي على السلام المجتمعي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم السياسية، عدد خاص (الانبار: 2018) pdf.
- [3] وليد عبدالحى، " لغة الخطاب السياسي: المشكلة والحل"، جامعة اليرموك (الاردن: 2013)، pdf.

- [4] عباس فاضل عطوان، "تأثير الخطاب السياسي على العلاقات العراقية - السعودية (2003-2017)", مجلة أداب الفراهيدي، المجلد 3، العدد 11 (تكريت: 2019).pdf
- [5] حنا عزو بهنان، "العلاقات النفطية العراقية - التركية 1977-2001"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 5 (الموصل: 2006)،.pdf
- [6] بيار مصطفى سيف الدين، "اتجاهات السياسة التركية نحو كردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية (كركوك: 2008)،.pdf
- [7] عزيز جبر شيال، "العلاقات العراقية - التركية الواقع والمستقبل"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1 (القادسية، 2012)،.pdf
- [8] سرى هاشم محمد، "العلاقات العراقية - التركية الواقع والمستقبل"، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 5، العدد 1 (الناصرية: 2009)،.pdf
- [9] واثق محمد السعدون، "البعد الأمني في العلاقات العراقية - التركية"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية (الموصل: 2009)،.Pdf
- [10] احمد نوري النعيمي، "العلاقات العراقية - التركية في مجال المياه"،.pdf
- حسن عليويعيشون، "العلاقات العراقية - التركية والعوامل المؤثرة فيها ايران نموذجا"، العدد 45 (بلا: 2017)،.pdf
- [11] حامد محمد طه السويدي، "العلاقات العراقية - التركية العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 24 (الموصل: 2009)،.pdf
- [12] سداد مولود سيع، "محددات العلاقات العراقية - التركية بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، العدد 71 (بغداد: بلا)،.Pdf
- [13] ناهض محمد صالح، "المشكلة الكردية واثرها في اتفاقات الحدود العراقية - التركية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2 (تكريت: 2015)،.pdf
- [14] رواء زكي يونس، "مستقبل العلاقات العراقية التركية الإيرانية 1923-2007"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية (الموصل: بلا)،.pdf
- [15] راجي يوسف محمود، "المشاريع المائية التركية واثرها على العلاقات العراقية - التركية"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية،.pdf
- [16] لقمان عمر محمود النعيمي، "القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية 2003-2006"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 4، العدد 8 (الموصل: بلا)،.Pdf
- [17] حنا عزو بهنان، "العلاقات العراقية - التركية: دراسة سياسية اقتصادية"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 25 (الموصل: بلا)،.Pdf

- [18] لقمان عمر محمود النعيمي، " العلاقات العراقية - التركية 2002-2012"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 10 (الموصل: بلا)، pdf.
- [19] عامر كامل احمد، " مسارات العلاقات العراقية - التركية بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، العدد 64 (بغداد: بلا)، pdf.
- [20] افراح ناثر جاسم حمدون، " العلاقات العراقية - التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 27 (الموصل: بلا)، Pdf.
- [21] تلا عاصم فائق، " اثر المتغير التركي في العلاقات العراقية- التركية"، مجلة دراسات دولية، العدد 54 (بغداد: بلا)، pdf.
- [22] عباس فاضل عطوان، " العلاقات العراقية - التركية وتأثيرها على اقليم كردستان 2003-2017"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 18 (تكريت: 2018)، Pdf.
- [23] علاء مصطفى، " السيميائية في الخطاب السياسي: دراسة تحليلية لخطابات رئيس الوزراء للفترة من 2013-2014"، مجلة الباحث العلمي، العدد 24 (بغداد: 2014)، Pdf.
- [24] سيد ابو زيد، " مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وايران"، مجلة شؤون عربية، العدد 176 (القاهرة: 2018).
- [25] عادل عبد حمزة ثجيل، "دوافع واهداف التوغل التركي واثره في خيارات العلاقات العراقية- التركية"، Pdf.
- علي حسين باكير، " تركيا في العراق: الثابت والمتغير في الدور و النفوذ"، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة: 2019).
- ثانياً: الرسائل والاطاريح**
- [1] لامية بوداود، " تحليل الخطاب الميني روائي في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، الجزائر، pdf.
- [2] مصطفى نور الدين، " البنية التركيبية للخطاب السياسي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2014، pdf.